من أجل حقوق النساء الإقتصادية

نشرة نصف سنوية تصدر بثلاث لغات، باللغة العربية والفرنسية والإنجليزية، الإصدار الرابع / تموز - يوليو ٢٠١٢

Oxfam Québec

المشروع الإقليمي لتمكين المرأة إقتصادياً

ينفذ المشروع بدعم مالي من الحكومة الكندية من خلال الوكالة الكندية للتنمية الدولية (سيدا).

صالة asala

الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال

الإنسان أغلى ما نملك

الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية

كوثر مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث

مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث

CRTDA

مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي

Oxfam Québec

التجارة العادلة
ووصول المرأة إلى الأسواق

المشروع الاقليمي لتمكين المرأة اقتصاديا (REEWP)

يهدف المشروع الاقليمي لتمكين المرأة اقتصاديا (REEWP) لتوفير بيئة تسمح بالتنمية الاقتصادية المستدامة للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وكذلك إيجاد فرص تمكين اقتصادي.

والغرض من المشروع رفع نسبة مشاركة المرأة (بما في ذلك النساء من سن ١٨ إلى ٣٥) في التنمية الاقتصادية في المناطق الأربع المستهدفة وهي: الاردن ولبنان وتونس والضفة الغربية وقطاع غزة.

وذلك من خلال الجهود الملموسة للمنظمات الشريكة في المنطقة وهي:
- الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية.
- مجموعة الأبحاث والتدريب التنموي (CRTD.A).
- مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر).
- الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال (أصالة).

المشروع تنفذه مؤسسة أوكسفام كيبيك وتموله الحكومة الكندية من خلال الوكالة الكندية للتنمية الدولية (سيدا) ومبني على ثلاث مكونات رئيسية تنفذ على المستويين الاقليمي والوطني:
- المؤازرة والتشبيك.
- البحث والتعلم.
- خدمات تطوير الأعمال (مالية وغير مالية).

ويهدف هذا المشروع إلى :
- تطوير التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال حشد المؤازرة والتشبيك،
- التشجيع على اعتماد تدخلات أكثر فاعلية تعتمد على الوقائع من أجل تمكين المرأة اقتصاديا،
- وتقديم خدمات أفضل، مالية وغير مالية، لتمكين المرأة اقتصاديا.

ينفذ المشروع بدعم مالي من الحكومة الكندية من خلال الوكالة الكندية للتنمية الدولية (سيدا).

لقد قام مؤخرا مكتب عمان الإقليمي الخاص بالمشروع الإقليمي لتمكين المرأة اقتصادياً بإعداد تقرير حول التجارة العادلة بعنوان "التجارة العادلة: الدروس المستفادة والممارسات الفضلى" [1] وسيتمّ نشر نسخة إلكترونية عنه على موقع المشروع الإقليمي لتمكين المرأة اقتصادياً .reewp) (oxfam.qc.ca، وهذه النسخة ستصبح متاحة للجميع ابتداء من شهر حزيران/ يونيو ٢٠١٢ باللغتين العربية والإنكليزية. ويتضمّن هذا المنشور لمحة عامّة عن مفهوم التجارة العادلة، تلخّص الدروس المستفادة والممارسات الأمثل في هذا المجال. وقدّ أُعدّ التقرير بهدف تشارك المعرفة حول التدخّلات التي قد تسهّل وصول المرأة إلى الأسواق. فالتجارة العادلة تهدف إلى معالجة أوجه اللامساواة التجارية، مثل عدم الوصول إلى: الأسواق، والمعلومات عن الأسواق، والتكنولوجيا، والمعارف حول الممارسات الفضلى التجارية، وموارد الائتمان.

التجارة العادلة: لمحة عامّة موجزة

إنّ التجارة العادلة هي حركة اجتماعية منظّمة، ومقاربة ترتكز على السوق، وهي تهدف إلى مساعدة المنتِجين المهمّشين والمتضرّرين في البلدان النامية على تهيئة ظروف تجارية أفضل وتعزيز الاستدامة. وقد ظهرت حركة التجارة العادلة في منتصف القرن العشرين معتمدةً استراتيجية تسعى إلى معالجة أوجه اللامساواة الكامنة في هيكليات التجارة العالمية وقواعدها. في الواقع، أظهرت جهود التجارة العادلة أنّ تأمين الفرص المتساوية في التجارة يشكّل أداة حيوية للقضاء على الفقر، إذا كانت الظروف مؤاتية. وبالتالي، فإنّ العديد من المتضرّرين في صفوف المنتجين، والعمّال، والرجال والنساء وعائلاتهم، يستفيدون اليوم من التجارة العادلة.

ولكن، ثمّة رأيان متضاربان حول التجارة العادلة. فمعارضو هذه التجارة يعتبرونها مجرّد شكل آخر للأسواق "المتخصّصة" حيث يحقّ "لأسياد اللعبة الرابحين" وحدهم المشاركة فيها، في حين يكون وصول الآخرين من "صغار اللاعبين" إلى هذه الأسواق محدوداً. في المقابل، يشدّد مؤيّدو التجارة العادلة على أنّها لعبت دوراً مهمّاً في زيادة فرص العمل للمنتجين المهمّشين وصغار المزارعين.

هل التجارة العادله هى فرصة لتمكين المرأة اقتصادياً؟

بحسب التقرير، يُعدّ الوصول إلى الأسواق وإلى الخدمات المالية وغير المالية من أهمّ العوائق التي تعترض العمليات الهادفة إلى تحسين وضع المرأة الاقتصادي ومشاركتها وتمكينها اقتصادياً. في المقابل، تسعى حركة التجارة العادلة إلى تعزيز المساواة الجندرية وتمكين المرأة من خلال حمايتها من التمييز في مكان العمل (اتفاقية منظّمة العمل الدولية رقم ١١١)، إضافةً إلى دمجها أكثر وتعزيز انتسابها إلى تعاونيات المنتجين [2]. أما المكوّن الأساسي لتمكين المرأة من خلال التجارة العادلة فهو يتمثّل في تزويدها بالمهارات والشبكات المطلوبة لتطوير منتجاتها، وتسويقها، وبيعها.

وفقاً لتقارير مختلفة، تشكّل النساء اليوم ٢٧٪ من نسبة المزارعين والعاملين المشاركين في إطار التجارة العادلة. بالتالي، تؤكّد هذه الأرقام فضلاً عن وقائع أخرى، أنّ تمكين المرأة اقتصادياً

1) المشروع الإقليمي لتمكين المرأة اقتصادياً. أوكسفام-كيبيك: "التجارة العادلة: الدروس المستفادة والممارسات الفضلى" ٢٠١٢

2)"Third World Quarterly", "Empowering Women through Fair Trade: Lessons from Asia", Anna Hutchens; 2010

المشروع الإقليمي لتمكين المرأة إقتصادياً

ينفذ المشروع بدعم مالي من الحكومة الكندية من خلال الوكالة الكندية للتنمية الدولية (سيدا).

للمزيد من المعلومات نرجو زيارة موقعنا الالكتروني : http://reewp.oxfram.qc.ca

> إن حقوق المرأة الإقتصادية هي حجر الزاوية للحصول على حل نهائي لمشكلة الفقر والظلم. وعندما تحصل المرأة على حقها في العمل وحقها في تشغيل الأعمال، وإقتراض المال وإمتلاك الأرض، فإن مجتمعات وعائلات بأسرها تزدهر.

ليس بعملية تُنجز بين ليلةٍ وضحاها، بل إنّها في الواقع، تستلزم سياسة عامّة متينة، مرفقةً بمقارباتٍ شمولية، والتزام طويل الأمد من قبل الجهات الفاعلة في التنمية.

وقد أظهرت التجربة أنّ تمكين المرأة في كلّ البلدان، ومن ضمنها أغنى البلدان، هو مرتبط بطبيعته بحقوق الإنسان، وبالوصول إلى الموارد ورأس المال والتحكّم بها، إضافةً إلى القدرة على اتّخاذ القرارات والخيارات الواعية، والمشاركة في التغييرات والتأثير عليها. فعلى سبيل المثال، لقد أثبتت هذه التجارب أيضاً أنّ تحسين الاستثمار في المشاريع المولّدة للدخل الخاصة بالمرأة، مرفقاً ببناء القدرات وأنشطة التدريب الأفضل المرتبطة بالزراعة، والحرف، وإنتاج الغذاء، سيعزّز ويحسّن دخل المرأة الاقتصادي، وخبرتها في العمل، ووضعها في عائلتها وجماعتها ومجتمعها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ومع ذلك، تبيّن أنّ تمكين المرأة على الصعيد الاقتصادي وغيره، يعزّز بشكل متسارع القدرة التنافسية الاقتصادية الإجمالية على المستوى المحلّي والوطني والإقليمي.

- ختاماً، لقد ثبت أنّ المشاركة في التجارة العادلة هي نعمة ونقمة بالنسبة إلى المرأة، بما أنّ الحركة لم تعالج واقع أنّ المرأة لا تزال غير معفاة من العبء الكامل لواجباتها المنزلية القائمة. في الحقيقة، يجب بذل المزيد من الجهود الحثيثة، واعتماد مقاربات شاملة ومتكاملة أكثر من أجل التعامل مع القيود والعقبات التي تواجهها المرأة بغية معالجة مسألة تحسين وضع المرأة الاقتصادي ومشاركتها وتمكينها اقتصادياً في حركة التجارة العادلة وغير ذلك. وفي ما يختصّ بحركة التجارة العادلة، من أجل تحقيق أهدافها وتحسين الاستدامة الاقتصادية الخاصة بمجموعتها المستهدَفة، فإنّ الدورس المُستفادة من البلدان الأوروبية وتلك الواقعة في أميركا الشمالية، كما هي مُدرَجة في التقرير الثالث حول التجارة العادلة الصادر حديثاً عن المشروع الإقليمي لتمكين المرأة اقتصادياً، توصي كلّ من الجهات المعنية بالتجارة العادلة عموماً، والجهات العاملة لتمكين المرأة اقتصادياً خصوصاً، بما يلي:
- يجب مقاربة تعميم مراعاة المنظور الجندري وتمكين المرأة في التجارة العادلة بطريقة شمولية تجمع كلّ المسائل التي تمكّن مشاركة المرأة في الاقتصاد، بما في ذلك الوصول المحسَّن والمتكافئ إلى الموارد والخدمات الإقليمية، والاجتماعية، والمالية، وغير المالية، وإلى المعطيات والتكنولوجيا، والآلات والأدوات أيضاً، إضافةً إلى تقنيات الإدارة، والخدمات الإقليمية والشبكات التجارية.
- تحسين الأدوات والآليات وإدخالها، مثل الأنظمة المستندة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل التغلّب على عقبات التجارة الرئيسية. هذه الأنظمة تشجّع في الوقت عينه نساء ورجال الريف حتّى يعتمدوا التكنولوجيا الجديدة في وسائل الإنتاج ومقاربات التسويق.
- تشجيع الإنتاج الجماعي وتجميع موارد المنتجين. يتعيّن على كلّ الفاعلين على كلّ المستويات المعنيّين بتمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً، أن ينسّقوا بشكل أفضل وأن يعملوا بانتباه أكبر على المستوى المحلّي، والوطني والإقليمي من أجل الاستفادة من التآزر الذي يولّد قيماً أكبر للجميع من خلال تبادل المعارف والمهارات، وتشارك المعرفه والتعاون.
- إنشاء المؤسّسات المشتركة: يمكن تسهيل إنشاء المشاريع الجديدة من خلال دمج دراية الفاعلين المختلفين واستخلاص أنشطة التعاونيات المتنوّعة والمنظّمات غير الحكومية ذات الصلة من أجل إقامة المشاريع المشتركة، أو التحالفات الداخلية، أو الوحدات الإنتاجية الجديدة معاً.
- يجب تركيز المزيد من الانتباه على تطوير وتطبيق نماذج أعمال ونماذج اقتصادية جديدة ومبتكرة تحسّن وضع المرأة الاقتصادي ومشاركتها وتمكينها اقتصادياً من خلال إيصال المرأة إلى أبعد من حدود الإنتاج التقليدي، الخاضع للتنشئة الاجتماعية الجندرية، مثل إعداد الطعام والأعمال الحرفية.

الخاتمة

تهدف التجارة العادلة إلى تأمين ظروف معيشية أفضل للمتضرّرين من صغار المنتجين والمزارعين والعمال، رجالاً ونساءً، في كافة أنحاء العالم، من خلال ضمان الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان واحترام المبادئ الأساسية المطلوبة لتحقيق الاستدامة المحسّنة والمنصفة للجميع. كذلك، إنّها تُعتَبر بديلاً مثيراً للاهتمام عن التجارة التقليدية. وكما سبق وذكرنا، يجب مقاربة تمكين المرأة في التجارة العادلة بطريقة شمولية تجمع كلّ المسائل التي تمكّن مشاركة المرأة في الاقتصاد، بما في ذلك الوصول المحسَّن والمتكافئ إلى الموارد والخدمات الإقليمية، والاجتماعية، والمالية، وغير المالية، وإلى المعطيات والتكنولوجيا، والآلات والأدوات أيضاً، إضافةً إلى تقنيات الإدارة، والخدمات الإقليمية والشبكات التجارية. بالتالي، ومن اجل متابعة هدا الموضوع و نشر الوعى لقد ارتأى االمشروع الاقليمي لتمكين المرأة اقتصادياً من المهمّ في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا أن نجمع الجهات ألمعنية والفاعلة لمناقشة هذا الموضوع أكثر وتحديد الأماكن المبتكرة للمضي قدماً من أجل دعم تمكين المرأة اقتصادياً.

كوثر
مركز المرأة العربية
للتدريب والبحوث

قرض صغير
كان فاتحة خير على عائلتي

«كوثر» تحاور سيدة منتفعة :

«حيزية»، سيدة تجاوزت عقدها الخامس بقليل،اسمانفردت به في منطقتها ولا تعرف له معنى . تعيش حيزية في «الطباينية» وهي إحدى التجمعات السكنية بوادي الصبايحية. سيدة بسيطة ومحافظة في مظهرها، منفتحة في أحلامها. طموحة، متفائلة حاورتنا بثقة كبيرة في النفس. تتمتع بنبع من النشاط، لا يعرف الكسل إليها سبيلا. تبدأ حيزية يومها في الخامسة صباحا في مواسم جني الزيتون، وفيما عدا ذلك فإن يومها يبدأ في السادسة صباحا وككل ربة بيت تخصص جزءا من صباحها لترتيب البيت، ثم تغادر إلى الحقل لرعي الماشية أو تقصد الجبل لجمع الأعشاب وتقطيرها وذلك بحسب لموسم

لا أعمل بالمجان ولو في الحقل مع زوجي

لعل حيزية تنفرد وتتميز عن بقية نسوة الدوار في علاقتها بزوجها، حيث لم تترك مناسبة تمر دون التذكير بتفهم زوجها وبتشجيعه لها على العمل حتى في القرى المجاورة. كما أكدت لنا أنها تحرص كل الحرص على تسلم مقابل لكل عمل تقوم به في الحقل مع زوجها و تقول «بفضل عملي وحسن تدبيري وفقت في تجهيز وتزويج ثلاث من بناتي كما قمت بتحسين مسكني» وأسرت لنا أنها تدخر بعض المال.السيدة حيزية لا تتقيد بمكان ولا بزمان ولا تشترط أعمالا معينة فهي تقوم بأي مهمة تقدر عليها ولا تدخر جهدا. تتمتع حيزية بالحنكة والفطنة ما جعلها «تنجح» في كل مشروع تقوم به وهي حريصة على خلاص القروض الصغرى التي تمتعت بها وفي الآجال وذلك حتى لا تخسر ثقة المجمع وحتى تتمكن من الحصول على قرض أكبر. البداية كانت بقرض صغير قيمته مائتي دينار، تمكنت بفضله من بناء قن وشراء ٩ دجاجات وديك. وتمكنت من إرجاع القرض وادخار أربعمائة دينار مع تضاعف عدد الدجاج. في مرحلة موالية تمتعت حيزية بقرض آخر قيمته ألف وأربعمائة دينار أضافت عليه ما جمعته من مال واقتنت ١٠ نعاج وكان الخروف « هدية من زوجها» . حرصت حيزية على المحافظة على ثروتها الحيوانية من دجاج وأغنام لأيمانها بدورها في تحسين ظروفها الاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل فخدمة الأرض مع زوجها لا تكفي لتوفير حاجياتهم اليومية والعمل في جني الزيتون عمل موسمي وشاق لن تقدر على تحمله إذا ما تقدم بها العمر، كما عبرت هي عن ذلك.

الجبل ثروة لم نتفطن لها من قبل

قبل انضمامها الى المشروع، الذي أطلقه المجمع النسائي بوادي صيايحية بدعم من مركز «كوثر» و«أوكسفام كيبك» و بالتعاون جمعية «أسد»، لم يتبادر إلى ذهن حيزية يوما أن الأعشاب الطبيعية التي كان يقتصر استعمالها لها للتداوي من بعض الأمراض، كما تعلمت من الآباء والأجداد، يمكن أن تكون مورد رزق. وتضيف حيزية أنها لم تكن تتردد على الجبل من قبل لجمع الأعشاب بل إنها كانت تقصده لجمع الحطب ولم تكن تعرف أن الاحتطاب له قواعد وكذلك جمع الأعشاب، لكنها اقتنعت بعد التدريب أن الجبل ثروة يجب المحافظة عليها. كيف لا وقد

وادي الصبايحية

هي منطقة جبلية تابعة لولاية زغوان متكونة من ٦ تجمعات سكنية (دوار) وهي :عقايلية ،بن عامر، بن عليا، بن رجب، بن حزيق، لشهب، مستورة والطباينية.

المساحة الجبلية: ٦٨٠٠ هكتار

الارتفاع: بين ٤٠٠ و٧٠٠ م

عدد السكان: حوالي ١٥٠٠

الكثافة السكانية: ٤٠س/ كم٢

النشاط الاساسي للمنطقة:
الفلاحة وتقطير الأعشاب منذ ٢٠١٠ ،
أي مع بداية المشروع

معدل الدخل السنوي للاسرة :
٣٠٠٠ دينار تونسي / حوالي ٢٠٠٠ دولار .

مساهمة المراة في دخل الاسرة : ٤٠٪

أصبح تقطير الأعشاب واستخراج الزيوت من الأنشطة الرئيسية لها ولباقي نسوة «الدوار» و تقول حيزية «بفضل التكوين الذي تلقيناه في المجمع تعلمنا كيفية جمع الأعشاب وأي الأكياس نستعمل للتخزين و كيف نقوم بالتقطير للحصول على زيوت جيدة يمكننا بيعها. وبصراحة بفضل المشروع أصبحت لنا مداخيل إضافية ساعدتنا على تحسين وضعيتنا الاقتصادية» ولعل الحلي الذي تزينت به النسوة اللواتي صادفناهن أثناء الزيارة لخير دليل على ذلك.

ولقد ساهم المشروع في زيادة وعي المرأة الريفية بمحيطها الزاخر بالثروات الطبيعية كالأعشاب فزاد بالتالي حرصها على تحقيق الاستفادة القصوى والعمل بجد لتحسين مواردهن وهو الهدف الأساسي الذي بعث من أجله « المشروع الإقليمي لتمكين المرأة إقتصادياً ». كما ساهم وجود المجمع في تعزيز تواصل نسوة الدوار فيما بينهن وأصبحت الحوارات والنقاشات التي تدور بينهن أكثر نضجا وأكثر ارتباطا بالجانب الاقتصادي. وفي هذا السياق، تحدثت حيزية باسمها وباسم باقي نساء الدوار وعبّرت عن رغبتهن في بناء مجمع خاص بهن في «الطباينية» و أكدت استعدادهن للتبرع بالأرض و حتى المساهمة في تكلفة بناء المقر وتفسر حيزية هذا المطلب بقولها « لقد تعبنا من التنقل إلى وادي الصبايحية فبالإضافة إلى ارتفاع تكلفة التنقل، سئمنا تذمر أزواجنا من ترددنا على المجمع لحضور الاجتماعات.

المشروع بعث فينا الأمل والتفاؤل

لئن منّ الله على حيزية بست بنات أكبرهن في الثلاثين من عمرها وأصغرهن في ربيعها الثاني عشر.ولئن وفقت في تزويج ثلاث منهن زيجات «ناجحة» فإنها عندما تتذكر انقطاعهن المبكر عن التعليم تتألم. تقول حيزية «تأسفت كثيرا لانقطاع ابنتي الصغرى عن التعليم من تلقاء نفسها علما وأنها تمكنت من اجتياز المرحلة الابتدائية بنجاح لكنها رفضت الالتحاق بالمدرسة الإعدادية والإقامة بالمبيت». وهنا توضح أنه من أبرز أسباب انقطاع البنات عن التعليم في المنطقة هو سوء ظروف الإقامة بالمبيت وغياب التأطير. لذلك تفضل أغلب العائلات إدماج بناتهن في سوق العمل مبكرا.فمنهن من تخير التنقل للعمل في المصانع المنتشرة في الولاية ومنهن من تفضل التكفل برعاية اخوتها والقيام بالشؤون المنزلية عند خروج الأم للعمل. تقول حيزية «كنت أتمنى أن أرى إحدى بناتي ولو في المرحلة الثانوية، صحيح أن ذلك هو قدرهن في الحياة، لكني أتألم عندما أرى ابنتي الصغرى ترعى الماشية في حين أن المكان الأنسب لفتاة في عمرها هو المدرسة». تنهدت حيزية بعمق قبل أن تواصل حديثها «لقد بعث فينا المشروع أملا جديدا، فمن خلال التدريبات والدورات التكوينية التي ينظمها، يمكن لبناتي ان يتعلمن أشياء كثيرة، وأن يعين بحقوقهن وواجباتهن ولذلك نرجو أن ينظر المشرفون على المشروع في طلبنا الوحيد وهو إقامة مجمع خاص بنا في «الطباينية» وذلك حتى يتسنّى لكل الفتيات المنقطعات عن التعليم وخاصة اللواتي يتعذر عليهن الالتحاق بمجمع «وادي الصبايحية»، الإنتفاع بالخدمات التي يقدمها المشروع للمنخرطات. ويمكن لبناتي أن يستفدن أكثر مما استفدت أنا لأنهن متعلمات وواعيات أكثر مني.»

CRTDA

التعاونيات النسائية الريفية في لبنان و الأسواق المستدامة:

الأبحاث ركيزة أساسية للعمل

يعد تاريخ التعاونيات النسائية الريفية في لبنان، من المواضيع المثيرة للبحث، حيث تضافرت في رسمه عدة عوامل تمثلت في الإهمال المزمن للمناطق الريفية في لبنان منذ نهاية الحرب، الوضع البائس للزراعة اللبنانية ، الأثر السيء للمساعدات الخارجية وبرامج تمويل الوكالات الدولية. وستتناول هذه العجالة نتائج أحد البحوث التي قامت بها مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي، والذي ركز على القضيتين الاخيريتين المذكورتين اعلاه (اي أثر المساعدات الخارجية وبرامج تمويل الوكالات الدولية) .

عقب انتهاء الحرب في لبنان في مطلع التسعينات، تدفقت المساعدات المالية الهادفة الى تنمية المناطق الريفية واعادة إعمارها لكن من دون ان تترافق ، وفي معظم الاحيان، مع إستراتيجية ورؤية واضحتين للاهداف التي تسعى الى تحقيقها، أو مع تحديد دقيق للفئة المستهدفة، السبب في منحها، ومدة إستمرارها. والواقع، أن العودة الى مسار تأسيس التعاونيات النسائية الريفية في تلك الحقبة، يظهر فعلاً أن احدى كبرى الجهات المانحة قامت بالتواصل مع عدد من الفعاليات المحلية، طالبة منها جمع عدد من النساء لتأسيس مشروع إنتاجي لهن، على أن تتكفل تلك الجهة بأخذ المنتجات وبيعها فيما بعد. لكن، وبعد مضي سنوات قليلة، تم انفاق اموال الجهة المانحة، واقفل المشروع، وانتقلت الجهة المنفذة لأعمال التسويق وتحولت لدور الوسيط بين النساء والاسواق.

بعد زيارتنا للتعاونيات، تفاجأنا بكمية المعدات الكبيرة غير المستخدمة أصلاً، والتي تعرضت نتيجة ذلك للتلف. وقد سمعنا من النساء العاملات في التعاونيات اغرب القصص عن عملهن، فإحداهن طلب منها تصنيع كميات هائلة من المربى والشراب التي تلفت فيما بعد لأن الشاري المفترض لم يظهر يوماً!، إحدى النساء عملت لمدة أسابيع وأشهر، وقامت بتسليم منتجاتها ولكنها لم تتلق أبداً ثمنا لقاء عملها. لقد كان لكل إمرأة قصة ترويها ، قصص عن سوء التخطيط ، خيبات الأمل والنكث بالوعود. وفي نهاية المطاف، لم تجد المعضلة الرئيسية (التسويق) طريقها للحل، إذ انه وعلى الرغم من إمتلاك النساء الريفيات للمهارات والقدرات على صنع المنتوجات، إلا انهن لم يتمكنّ من النفاذ إلى الأسواق، و لا يملكن القدرة على التفاوض مع زبائن محتملين. في ظل الوضع الذي كان قائماً، ونظراً للعجز الكبير التي كانت تعانيه النساء الريفيات، اطلقت مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي برنامج التمكين الإقتصادي للنساء بهدف المساهمة في توفير الدعم المناسب للتعاونيات النسائية الريفية.

قبل نحو عامين، وكجزء من ذلك البرنامج طويل الأمد، قامت مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي بعمل بحثي ضمن مشروع اقليمي أطلقته منظمة إيكاردا الدولية سعى إلى تحديد العلاقة ما بين قدرة النساء الريفيات على إدارة الموارد الطبيعية وكيفية الوصول إلى الأسواق. وتضمن ذلك البحث الذي اعتمد على منهجية البحث النوعي، القيام بدراسة مقارنة ما بين مؤسسات القطاع الخاص والتعاونيات النسائية الريفية المتقاربة من حيث الحجم والإنتاج، وأخرى ما بين التعاونيات النسائية انفسها.

وقد تمحورت أسئلة البحث الرئيسية حول مسألتين:

- كيف يمكن للتعاونيات النسائية الريفية ان تستفيد من تجربة القطاع الخاص للولوج إلى الأسواق الداخلية والخارجية؟
- ما هي الميزة التفاضلية التي تتمتع بها التعاونيات النسائية والمتعلقة بقدراتها ومميزاتها الذاتية والتي يمكن الافادة منها في سياق وضع إستراتجية التسويق؟

وعليه، إجريت مقابلات معمقة مع مدراء مصانع غذائية متوسطة وصغيرة الحجم (معظمهم من الرجال)، وعدد من النساء العضوات في التعاونيات النسائية الريفية. وقد رتبت مخرجات هذا البحث في جزئين رئيسين: الجزء الاول من النتائج تمحور حول العوامل الرئيسية التي تساعد التعاونيات على الوصول إلى الأسواق.

في ذلك الجزء، تبين أن القطاع الخاص استفاد كثيراً من إستقلاليته تجاه برامج الجهات المانحة، التي غالباً ما تقيّد الجهات المستفيدة من تلك البرامج بحيث لا يبق لديها الوقت أو الرغبة للتفكير في التحديات التي تفرضها عملية ولوج الأسواق. والأكيد أن موقف الجهات المانحة التي ارتكزت على فرضية "انتجوا ونحن نتولى تصريف الانتاج"، شكل العائق الأكبر أمام تطوير إدراك التعاونية لأهمية التعاطي مع واقع السوق وقواه. وفي المحصلة، وبينما بدأ معظم التعاونيات النسائية الريفية عملها بالإنتاج لأسواق غير موجودة أصلاً ومن دون إمتلاك أي معلومة حول الزبائن المحتملين، تكاليف الانتاج، والأسعار، الخ ، كانت شركات القطاع الخاص منذ البدء تستثمر طاقتها في إكتشاف الاسواق والعمل على فهم آليات عملها وبناء خطط تسويقية للمدى الطويل. لقد شكل الواقع الإفتراضي الذي أوجدته بعض الجهات المانحة عقبة رئيسية أمام تنمية مهارات النساء الريفيات في مجال بناء القدرات الذاتية للبحث عن الأسواق. وقد أثبتت روايات النساء الريفيات وتجاربهن انه لا يمكن لكل البرامج التي يضعها المانحون ولو كانت تحمل أفكاراً برّاقة ومثيرة للإهتمام أن تنجح، وأن بعضها في أحسن الأحوال ياتي بنتائج متواضعة لأصحابها.

أما الجزء الثاني من النتائج، فيتعلق بمكامن القوة لدى التعاونيات النسائية الريفية. فمرة اخرى إستناداً الى روايات النساء الريفيات، تتفوق التعاونيات على القطاع الخاص، بامكانية تجاوز نقاط ضعفها على عدة مستويات ومن خلال عملية بناء القدرات، التدريب، التمكين وعمل المتابعة. في الواقع، فقد أكدت نتائج البحث العبرة من الممارسة اليومية أن استثمارالاموال من قبل الهيئات التنموية يمكن أن يكون مفيداً فقط عندما يكون هناك متابعة مستمرة للنساء الريفيات بهدف تطويرقدراتهن التقنية والشخصية، وبغرض التوصّل الى فهم افضل طبيعة العلاقات الإجتماعية داخل الأسرة، وتجاوز الصعوبات التي تعترض الوصول إلى الأسواق. كل هذه العناصر المساعدة لا يمكن ان تتحقق، كما ثبت في البحث، من خلال التدخلات الخارجية المسقطة وغير المدروسة التي ينفذها العديد من الجهات المانحة.

لقد ساهم هذا البحث النوعي أيضاً في سد الثغرات المعرفية حول هذه المسألة اذ انه لم يكن هناك أي عمل بحثي سابق قارن بين ظروف القطاع الخاص وتلك التي تحيط بالتعاونيات النسائية الريفية، ولا بحوث تهدف الى تحليل الفرص المتاحة للنساء الريفيات للوصول الى الأسواق والعوائق التي تحول دون ذلك.

شكلت نتائج البحث دافعاً لمجموعة الابحاث والتدريب للعمل التنموي للتعمق اكثر في العمل البحثي من أجل تحديد الوسائل المناسبة التي تساعد النساء الريفيات على الوصول الى الاسواق بسهولة خصوصاً في ظل غياب سياسيات إقتصادية تستهدف تلك الشريحة من النساء، وفي وقت يشكل عمل النساء الرعائي غير المرئي، عائقاً امام مشاركتهن الإقتصادية والفاعلة وتمكينهن.

لقد نتج عن البحث اعلاه مجموعة من المعطيات الحيوية، والتي يمكن تلخيصها بالتالي:

- فرض الجهات المانحة لبرامجها غير المدروسة جيداً يكاد يكون دون أي فائدة تذكر، بل باهظ التكلفة أيضاً، لكون تلك البرامج لا تركز على التعاطي مع قضايا السوق وعلى تنمية قدرات النساء الريفية.
- الميزة التفاضلية للقطاع الخاص في الوصول أكثر إلى الأسواق، نابعة من استعداده للإستثمار في تطوير قدراته التسويقية.
- من شأن توفير دعم افضل للتعاونيات النسائية الريفية، أن يفسح المجال على مدى طويل، وعلى عدة مستويات، أمامها لإنتاج سلع متميزة الجودة، وان يشكل السبيل لتمكين النساء الريفيات إجتماعياً وإقتصادياً. كما ان ذلك يؤدي الى بناء أرضية خصبة تمكّن تلك التعاونيات من مخاطبة الدوائر الحكومية من اجل دفعها للإلتزام بقوة تجاهها ولتوفير الدعم الفعال.
- تشكل البحوث الاجتماعية ولا سيما النوعية منها، وإنتاج المعرفة، ركيزتين أساسيتين للوصول الى فهم أفضل لواقع النساء الريفيات، لتحديد التدخلات التنموية المناسبة، ولرصد التغييرات الإيجابية في حياة النساء الريفيات، والتأثير في ذلك بصورة أفضل.

نهلة عميرة: ٤٠ سنة

«مشاريعي جلبت لي السعادة والفخر
« الآن أصبح باستطاعتي وزوجي
أن نوفّر لأبنائنا ما لم نحصل عليه.»

قصة نجاح

نهلة عميرة، أربعون عاما، أم لسبعة أطفال من قرية نعلين غرب رام الله. تمثّل وعائلتها قصة نجاح حقيقية من التعاون والدعم والعمل الجاد. تملك، اليوم، أربعة مشاريع اقتصادية صغيرة؛ محل لبيع الخضراوات، تعمل فيه كبائعة معظم أيامها، ومشروع تربية نحل، ومحل للقرطاسيه والهدايا، ودكان صغير لبيع المواد الغذائية والصحية. تنتمي إلى جمعية نعلين النسوية، وهي متدربة ومقترضة من الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال (أصالة).

بدأت مشروعها الأول قبل ست سنوات، بعد أن أتمّت تدريباً مع أعضاء جمعية نعلين النسوية في تربية النحل. وشيئا فشيئا استطاعت أن تبدأ مشاريعها الثلاث الأخرى من خلال القروض والتدريبات التي قدّمتها (أصالة) لها ولأعضاء الجمعية النسوية في القرية.

"بدأ كل شيء، عندما قررت بعض النساء في القرية إنشاء جمعية نسويه، اتفقنا على أننا جميعا بحاجة ماسة لأن نوفّر القوت لأنفسنا وعائلاتنا، كما يفعل الرجال، الذين كانوا يمرون في مصاعب متواصلة للحصول على عمل، بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية في نعلين بسبب المستوطنات وبناء جدار الفصل. باستمرار كان فقرنا يزداد."

واجهت نهلة وصديقاتها في الجمعية النسوية العديد من العقبات؛ كلا الجنسين في مجتمعهن عارضوا فكرة إنشاء الجمعية بحد ذاتها، لأسباب تتعلق بالعادات والتقاليد الاجتماعية والدينية تجاه دور المرأة في المجتمع وضرورة بقائها في المنزل ومسؤولية الرجل بتوفير مصروف زوجاتهن. هؤلاء السيدات عانين من النميمة في مجتمعهن؛ إلى حد أن بعض النساء الأخريات أخذن ينصحهن بـ"العدول" عما كانوا يفعلونه، متعلقين بما يعرفون عن دور المرأة والرجل.

"عندما افتتحت محل الخضراوات، واجهتني مشكلة اجتذاب الزبائن. تضاربت ردّة فعل الرجال نحوي ما بين الانزعاج أو الخجل. بينما العديد من نساء القرية نعتنّي بالجنون لجلوسي في المحل وإدارته بنفسي، حتى أن بعض النساء ذهبن في رأيهن إلى التطرّف؛ بأنني خارجة عن إرادة المجتمع والله، وأنني أطعم أولادي مالاً حرامً." ومع ذلك، لم تستسلم نهلة.

"دعمني زوجي في وقت لم يدعمني أحد فيه، لم يؤمن بدوره أنه وجب علي الجلوس في المنزل وفعل لا شيء، خاصة وأنني أمتلك القوة والقدرة على العمل بجانبه للخروج من الفقر، وإعطاء أبنائنا ما كنا نتمناه ونحن صغار."

علمت نهلة عن الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال (أصالة) عن طريق

المذياع (الراديو) . وعندما وجدت أنّهم قد يكونون أملها المرجو في تطوير حياتها المهنية، اتجهت إلى مقر (أصالة) في رام الله لتستفسر عن الخدمات التي تقدّمها. حصلت نهلة على القرض الأول بقيمة ٣٠٠٠ دولار أمريكي عام ٢٠٠٩ لهدف تطوير دكانها الصغير.

"مكّنني القرض من شراء بضائع للدكان وزيادة قيمة الربح؛ ومن هنا استطعت أن أدعم مشاريعي الصغيرة الأخرى في ذلك الوقت؛ محل الخضراوات ومشروع تربية النحل. في حين واجهتنا صعوبة في الترويج، ساعدتنا (أصالة) من خلال خطتهم الترويجية، وتدريب إدارة الوقت، وتعلّمت كيفية تنظيم وتقسيم وقتي بين مشاريعي، وشيئا فشيئا بدأت جودة الانتاج بالازدياد، وبدأ الناس بتقبّلي أكثر فأكثر، خاصة عندما رؤوا أن أغلبية زبائني من فلسطينيي الـ٤٨، تشجّعوا أكثر وأصبح الرجال والنساء من القرية يأتون للشراء من متاجري.

تؤمن نهلة بأن التعليم والتدريب كانا أساسي نجاحاتها واللذان دفعاها إلى الانضمام إلى دورات أخرى كتعليم الحاسوب والانترنت. وفي عام ٢٠١١ تقدّمت بطلب قرض للمرة الثانية من (أصالة) بقيمة ٤٠٠٠ دولار أمريكي لهدف فتح محل للقرطاسية والهدايا بالقرب من مدرسة بنات نعلين. تقوم نهلة بفتح المتجر صباحا قبل بدء دوام المدرسة، ثم تقفله أثناء الدوام وتنتقل إلى محل الخضراوات. ويساعدنها بناتها في فتح محل القرطاسية ثانيةً بعد انتهاء الدوام.

"يعمل محل القرطاسية والهدايا بشكل جيد، وبسبب موقعه بجانب مدرسة البنات، فإنّه يكون من السهل على الطالبات الوصول إليه، ولا يحتجن للذهاب بعيداً. بالإضافة إلى ذلك، ولوجود بائعة وليس بائع، فإنهن يستطعن شراء القرطاسية والهدايا براحة كبيرة.

حققت نهلة ما لم تحقّقه أغلبية النساء في مجتمعها الصغير في القرية؛ فهي ذكية، قوية، مستقلة، حريصة ومتحمسة دائما للتعلّم والتدرّب من أجل أن تثبت نفسها. ومع زوجها، سوياً، سيستطيعان أن يوفّرا لأبنائهم ما لم يحصلوا عليه في صغرهم؛ أفضل تعليم وأحسن ظروف معيشية ممكنة.

وبالرغم من كل من عارضها ووقف ضد إرادتها، تبقى مثلاً أعلى للكثير من النساء اللواتي يتبعن خطاها وخطى النساء القياديات الأخريات.

دخول السوق

تطبق جمعية (أصالة) طرقاً مبتكرة بهدف دعم صاحبات الأعمال الصغيرة والنوادي الاقتصادية في عرض وتسويق منتجاتهم وبيعها. في خطتها الترويجية لصاحبات الأعمال، أشرفت (أصالة) على إنتاج سلة هدايا تحتوي على منتجات صحية وطبيعية؛ مثل اللبنة، الزعتر، معجون الزيتون، العسل، صابون زيت الزيتون الطبيعي، أدوات المطبخ الخشبية، التطريز، والسلال المصنوعة من القش وأغصان الزيتون وجميعها من انتاج النساء الفلسطينيات . وقامت بتوزيع سلال الهدايا على العديد من المؤسسات والشركات المحلية بهدف الترويج لمنتجات هؤلاء النساء في السوق الفلسطيني .

لاحقا، نظّمت (أصالة) بازاراً لمدة يومين في تشرين الثاني ٢٠١١ لمجموعة من مقترضاتها وعضوات النوادي الاقتصادية النسوية، في فندق (البيست ايسترن) في رام الله تحت رعاية محافظة رام الله والبيرة السيدة ليلى غنّام.

وقد شاركت في البازار ٢٨ صاحبة أعمال من رام الله، الخليل، نابلس، بيت لحم وجنين، من ضمنهن أربع نساء ذوات احتياجات خاصة من جمعية نجوم الأمل. وبمساعدة طاقم (أصالة) حضّرت النساء زوايا العرض والمنتجات. لم تحصل النساء على فرصة لتسويق منتجاتهن وحسب، إنما كانت فرصة أيضاً لكي يتواصلن مع بعضهن البعض ومع الضيوف ووسائل الإعلام. وتنوّعت المنتجات ما بين الأغذية والتطريز والملابس الصوفية والأعمال اليدوية، والرسم على الزجاج.

حصل البازار على تغطية إعلامية واسعة من خلال الصحف والراديو ، بحضور كبير من الصحفيين ووسائل الإعلام المحلية. حيث تم توزيع مئتي دعوة مسبقاً، وقد حضر حوالي خمسمئة زائر وزائرة من مختلف المؤسسات المحلية والمواطنين العاديين.

وزّع طاقم (أصالة) الرزم الترويجية على الزوّار والتقارير السنوية والمنشورات والدراسات الخاصة بالجمعية والتي قد تساهم بتشكيّل حافزاً للنساء الذين يفكّرن بمشاريع مستقبلية للبدء بها .

حازت إيرادات البيع على رضا المشاركات في البازار، حيث وصلت المبيعات إلى حوالي الخمسة آلاف دولارٍ أمريكي. "ما بعته خلال يومين في البازار وصل إلى نفس ما أبيع في شهر كامل." قالت إحدى المشاركات. وعبّرت النساء عن رضاهن عن النتائج واتفقن على كونها تجربة رائعة في لقاء الزبائن وصاحبات أعمال أخريات، حيث شكّل البازار مكاناً ملائماً لتبادل الخبرات واستقبال الأفكار الجديدة. «شجعتني هذه التجربة على ابتكار المزيد من الأفكار لتطوير وتمكين مشروعي.» قالت مشاركة أخرى.

وأخيراً، أعربت عضوات نادي اقتصادي نابلس أن (أصالة) منحتهن الفرصة لبناء قدراتهن في الكثير من المستويات وأهم النتائج كان تحسين جودة منتجاتهن وتطوير عملهن الجماعي.

التعاون وتبادل الخبرات الإقليمية

في كانون الأول عام ٢٠١١ قامت مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي الموجودة في لبنان، باستضافة ١٤ امرأة من صاحبات الأعمال المقترضات من أصالة وعضوات النوادي الاقتصادية لجمعية أصالة لمدة ثلاثة أيام. وكان الهدف الرئيسي من الرحلة تبادل الخبرات مع النساء اللبنانيات اللواتي- وبالرغم من ظروفهن المعيشية الفقيرة- كنّ عازمات ومبدعات وناجحات في التغيير وآمنّ بأن الطريق لتطوير حياتهن يكمن في العطاء والمنافسة الفعّالة.

كانت هذه المرّة الأولي لأغلبية المشاركات الفلسطينيات التي يقمن بها بزيارة لبنان، والمكوث في بيروت وزيارة مناطق أخرى للإطلاع على مشاريع نسوية صغيرة وتعاونيات نسوية ساعدت مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي في إنشاءها .

شملت الجولة الميدانية زيارة صاحبات مشاريع وتعاونيات نسوية في جنوب لبنان بالقرب من جبل الشيخ، وبلدة عين عطا، وبلدة المحدثة، وبرج الشمالي مخيم اللاجئين الفلسطينيين. وقابلت المشاركات طاقم المؤسسة في لبنان والعديد من المستفيدات من خدماتها ، حيث تناقشن في قضايا مشتركة وتعرّفوا على مشاريع متعددة ومختلفة عن مشاريعهن.

في رحلتهن إلى محدثة، تعرّفت المشاركات على نساء لبنانيات يقمن بتصدير منتجاتهن للخارج، وبالتالي كان عملهن متقدمّاً مقارنة بالتعاونيات النسوية الريفية الأخرى . وأعجبن كثيرا بهذه التعاونية بالتحديد وخاصة بالعمل الجماعي والتحفيز النفسي اللذي تميّزت به عضوات هذه التعاونية الناجحة . وفي يومهن الأخير من الرحلة، دعي وفد أصالة للمساعدة في البازار الذي أقيم في جمعية نجدة في مخيم برج الشمالي. ومن هذه التجربة تعلّمت النساء الكثير عن أساليب الانتاج والتعبئة والتغليف ومسك الدفاتر وطرق العرض.

وبعد عودتهن من رحلتهن التي كانت مليئة بالمعرفة والتجارب والعلاقات الجديدة، قدّمت لهن (أصالة) تدريبات مكثفة في تحسين ومتابعة الجودة والتعبئة والتغليف والتصنيف. وتقدّم لهن الآن تحكيماً مهنيا لأعمال المجموعات الصغيرة.

الخطوة القادمة

ستقوم أصالة في ٢٩ أيار بإقامة حدث تسويقي كبير يمكّن صاحبات الأعمال الفلسطينيات من انشاء علاقات اقتصادية مع الزبائن المحتملين؛ الفنادق، وتجار الجملة، والمتاجر الكبيرة. سيشكّل الحدث تحدّيا للنساء المشاركات في النقاش والتعبير وتسويق منتجاتهن البيتية في المدينة؛ مركز الأعمال والتعامل الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، سيحظى الحدث بتغطية إعلامية ستضمن مشاركة قصص نجاح المشاركات مع أكبر عدد ممكن من النساء اللواتي يحتجن إلى التمكين. ستستمر أصالة بتزويد النساء بتدريبات ادارة المشاريع و تقديم الاستشارات الفنية و تحسين فرص التسويق وتقديم الخدمات المالية حسب احتياجات النساء خلال عام ٢٠١٢.

جلسات المناقشة لصياغة التوصيات لأوراق السياسات

حول الانتهاكات الاقتصادية للمرأة الأردنية

قام المشروع الإقليمي لتمكين المرأة إقتصادياً في السنة الثانية من التنفيذ بتحديد الانتهاكات الاقتصادية الاربعة ذات الاولوية التي تتعرض لها المرأة في الاردن. حيث قام فريق برنامج تمكين المرأة في معهد الملكة زين الشرف التنموي بتنفيذ مجموعات اللقاءات المركزة والتصويت على اهم قضايا الانتهكات التي تتعرض لها النساء في مناطق سحاب والمفرق والعقبة [1]. هذا وقد قام المشروع بتنفيذ اربع جلسات نقاشية لمناقشة المخرجات والعمل على صياغة التوصيات لاوراق السياسات حول الانتهاكات الاقتصادية للمرأة في الاردن.

شملت جلسات المناقشة الاربعة والتي عقدت بالتعاون مع اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأه في شهر شباط (فبراير) ٢٠١٢ ، مشاركة ٨٠ ممثل وممثلة من المنظمات النسائية المحلية والدولية، بالاضافة الى منظمات المجتمع المدني والجامعات والوزارات والشبكة القانونية للنساء العربيات ، ومؤسسات التمويل الاصغر والبنوك الاستثمارية و المنظمات الحكومية والغير حكومية والحركات النسائية والمحامين والصحفيين.

هذا وتجدر الاشارة الى ان اوراق السياسات التي قد تم تحكيمها ومناقشتها كانت تتمثل في سياسات حول الملكية والميراث [2]، وحق النساء من ريادة المشاريع الصغيرة والميكروية، وحق المرأة في اختيار العمل الذي تريد و حق المرأة في الوصول للمورد المالي والتصرف به . هذا وسيقوم المشروع باطلاق النتائج النهائية لاوراق السياسات في شهر أيلول (سبتمبر) ٢٠١٢ بالتزامن مع اطلاق حملة كسب تأييد حق المرأة في الميراث في الاردن.

اعداد مسودة الاستراتيجية حول انتهاك حق المرأة في الارث في الاردن

استكمالاً لتحضيرات حملة كسب تأييد «حق المرأة في الميراث»، تم خلال الفترة الماضية العمل على رفع كفاءات وقدرات فرق المتطوعين حول التخطيط لحملة كسب التأييد في مناطق تنفيذ المشروع (سحاب والمفرق والعقبة). شمل التدريب الذي كان على مدار ١٠ ايام في كل منطقة والذي قد تم تطويره وتقديمه من قبل مدربات برنامج تمكين المرأة من معهد الملكة زين الشرف التنموي مشاركة ٨٢ مشارك ومشاركة (٦١ اناث و ٢١ ذكور) من مراكز الاميرة بسمة للتنمية في هذه المناطق بالاضافة الى ممثلين من منظمات المجتمع المدني والمحلي واللجان النسوية والمتطوعين.

هذا وقد تم تعزيز التحضيرات الاولية لحملة كسب التاييد «حق المرأة في الميراث» بالتعاون مع الشبكة القانونية للنساء العربيات من خلال تقديمها الخدمات الاستشارية في تطوير مسودة استراتيجية الحملة، والمساندة في تنفيذ ورشة عمل خاصة بصياغة رسائل كسب التأييد ووسائل الاتصال الملائمة للحملة.

هذا وتجدر الاشارة الى انه وخلال المرحلة التحضيرية فقد تم التعاون بمشاركة اصحاب القرار من ذوي العلاقة بالتأثير من ممثلي المحاكم الشرعية ووزارة الاوقاف الاسلامية والصحفيين والاعلاميين والناشطين الاجتماعيين ووزارة العمل والعدل ، وبرنامج دعم الفرص في الوكالة الكندية للتنمية الدولية والشبكة القانونية للنساء العربيات والقضاة والمحاميين والعاملين على حقوق المرأة في الأردن. حيث قد تم تشكيل لجنة وطنية ممثلة من الفئات المبينة اعلاه للعمل يد بيد في تيسير امور تنفيذ الحملة من رسائل وتوعية واعلام وتواصل ومناصرة وتأييد.

مباشرة العمل على البحوث الخاصة بالنساء الرياديات «دراسات حالة ودروس مستفادة» ومشاركة المرأة في المشاريع الصغيرة «المحفزات والمحددات»

في سبيل السعى قدماً نحو تحديد محاور البحوث الخاصة بالتمكين الاقتصادي للمرأة في الاردن، ونتيجة للمسح المجتمعي وجلسات العصف الذهني التي قد قام المشروع بتنفيذها خلال النصف الاول من هذا العام: قام الصندوق الاردني الهاشمي للتنمية البشرية ببدء العمل على بحثين رئيسيين ، البحث الخاص بالرياديات الاردنيات– دراسات حالة ودروس مستفادة وبحث مشاركة المرأة الأردنية في المشاريع الصغيرة – المحفزات والمحددات.

١) تم العمل عام ٢٠١١ على تطوير ثلاث اوراق سياسات حول الانتهاكات الاقتصادية للمرأة الاردنية بالتعاون مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة

٢) سياسات حول الملكية والميراث، ٢٠١٠ . اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان (UNFPA)

هذا وسوف يقوم البحث الخاص بمشاركة المرأة في المشاريع الصغيرة بتوفير قاعدة اساسية حول تخوف ومهابة النساء في البدء بالمشاريع الصغيرة (مع الاشارة الى ان مضمون البحث المقدم حدد واحد من اهم الانتهاكات الاقتصادية للمرأة الاردنية والذي قد تم تطوير ورقة سياسات خاصة بها وهو انتهاك حق المرأة في ريادة المشاريع الصغيرة والميكروية).

هذا وستقوم الدراسة التي يقوم بتنفيذها فريق الباحثين من وحدة المعلومات والبحوث التنموية في معهد الملكة زين الشرف التنموي بطرح الاسئلة التالية: لماذا لا تقوم النساء الغير عاملات باخذ زمام المبادرة في مواجهة التحدي الناشىء عند بدء وتاسيس مشاريع جديدة؟ كيف تم مواجهة ومعالجة هذه التحديات من قبل النساء الرياديات وصاحبات المشاريع؟ ما هي نظرة المجتمع والاسرة واثر صنع القرار في هذا السياق؟ يقوم البحث النوعي بتنفيذ مقابلات ميدانية معمقة تشمل ٤٥ من النساء الرياديات صاحبات المشاريع الصغيرة ومقارنتهم ب ٤٥ من النساء الغير عاملات في مناطق تنفيذ المشروع في سحاب والمفرق والعقبة.

اما فيما يخص بحث الرياديات الاردنيات – دراسات حالة ، فان المخرج النهائي من هذه الدراسة سيقوم بتوثيق قصص حاله واقعية ودروس مستفادة عن طريق سرد التحديات والانجازات والايمان بالذات واثر ذلك على القيم والسلوك للريادية الناجحة. يستخدم البحث منهجية دراسة الحالة النوعي، حيث يقوم بتدوين ما يقارب على ٣٠ حالة، مع استخلاص النموذج الامثل للريادية الناجحة، واعداد ناتج قصصي لسرد الحالات المؤثرة بالاضافة الى تعزيز الناتج بفيلم وثائقي يتضمن اهم هذه الحالات.

هذا ومن المتوقع ان يتم تحكيم واطلاق البحثين في شهر آب (أغسطس) ٢٠١٢، مع الاشارة الى ان الابحاث ستكون بمثابة قاعدة دالة لعرض المفاهيم الرئيسية في عملية تغيير المفاهيم والقيم والسلوكيات المجتمعية ، وكيف ان دراسات الحالة سيكون لها اثر ايجابي في رفع وعي النساء نحو تمكينهن وتعزيز ايمانهن بقدراتهن على تحسين وضعهم الاقتصادي في الاردن بشكل خاص والاقليم بشكل عام.

الخدمات الغير مالية - برنامج رفع القدرات في تأسيس وتطوير المشاريع الصغرى والصغيرة، والتحديات التي تواجه صاحبات الاعمال في تسويق منتاجتهن في الاردن.

تماشياً مع اهداف المشروع والصندوق الاردني الهاشمي للتنمية البشرية نحو تقديم خدمات مالية وغير مالية افضل لتمكين المرأة اقتصادياً، والجهود المبذولة في المراحل الاولى من المشروع لتحديد التحديات التي تواجهها المرأة الريادية الريفية والشبه حضرية. فقد تم من خلال التواصل المباشر مع المستفيدات من الخدمات المالية والغيرة مالية بتحديد المحددات التي تعيق من تمكين المرأة الريادية من تأسيس مشاريع مدرة للدخل مربحة ومستدامة، وتعزى هذه المحددات لافتقار المستهدفات من الكفاءات والخبرة في ادارة المشاريع الصغيرة، بالاضافة الى التحديات الناشئة عن الوضع الاقتصادي والسياسي المتقلب في المنطقة، مما يؤثر بشكل مباشر

على السياحة والاقتصاد ومحدودية فرص العمل للرجال والنساء على حد سواء. هذا بالاضافة الى تدنى مستوى الابداع لدى النساء الرياديات مع تكرار افكار واصناف المنتجات، وتدنى جودة التغليف للمنتج اضافة الى التحدي الاكبر في عملية استدامة تسويق المنتج .

في هذا السياق، فقد قام مشروع تمكين المرأة الاقتصادي من خلال وحدة المشاريع الصغيرة في الصندوق الاردني الهاشمي للتنمية البشرية بتنفيذ ٣ برامج تدريبية حول تاسيس وتطوير المشاريع الصغرى والصغيرة للمستفيدين والمستفيدات في مناطق تنفيذ المشروع في سحاب والمفرق والعقبة، حيث قد شمل البرنامج التدريبي والذي قد تم تنفيذه على مدار عشرة ايام على مهارات التسويق والادارة المالية وتسجيل الحسابات ومهارات البائع وادارة الوقت. هذا وقد شارك في التدريبات المقدمة عدد ٧٠ مشارك ومشاركة (٦٢ من الرياديات و ٨ من الرياديين).

اما فيما يخص المشاركة في فعاليات التسويق الريفية للرياديات الريفيات والشبه حضريات، فقد تم في شهر تشرين ثاني ٢٠١١ مشاركة ١٦ امرأة (١١ ريفية و ٥ حضرية) من منطقتي سحاب والمفرق والمحافظات الاخرى في المملكة ضمن فعاليات السوق الريفي بالعقبة والذي قد شاركت فيه ايضاً ٢٠ ريادية من المستفيدات من الخدمات الغير مالية للمشروع. وقد كان الهدف من هذه المشاركة هو تشبيك وادماج النساء الرياديات وتعزيز عملية التواصل بينهن بالاضافة الى تحفيز روح المشاركة وتبادل المعلومات والخبرات ومناقشة التحديات وتبادل الخبرات الفنية والمهنية والادارية والتسويقية بما في ذلك القيمة المضافة من مشاركة التدريبات الحرفية.

هذا ومن الجدير بالذكر ان الصندوق الاردني الهاشمي للتنمية البشرية قد قام من خلال برنامج اوكسفام كبيبك ، بالعمل على اعداد المقترح الاولي والادوات الخاصة بدراسة السوق ، وذلك بتحديد القنوات التسويقية المماثلة والمساندة في تحديد احتياجات السوق والمستهلك، اضافة الى رصد هذه التحديات والمسح الجغرافي للخدمات التسويقية المقدمة في منطقة الوسط مع مقارنتها للخدمات المقدمة على الصعيد الاقليمي. هذا وسوف يقوم الصندوق في المرحلة القادمة باستكمال الدراسة ضمن سعيه في تأسيس سوق دائم لتسويق منتجات النساء الرياديات المستفيدات من خدمات الصندوق في الأردن.

من أجل حقوق النساء الإقتصادية
الإصدار الرابع – تموز \ يوليو ٢٠١٢
صدر هذا العدد بإشراف مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي (CRTD.A) .
ينفذ المشروع الإقليمي لتمكين المرأة إقتصاديا بدعم مالي من الحكومة الكندية من خلال الوكالة الكندية للتنمية الدولية (سيدا) .

من أجل حقوق النساء الإقتصادية: نشرة نصف سنوية تصدر في إطار المشروع الإقليمي لتمكين المرأة إقتصاديا، بدعم مالي من الحكومة الكندية من خلال الوكالة الكندية للتنمية الدولية. وقد صممت النشرة كمصدر للمعلومات العامة وليس المقصود بها أن تكون بديلا عن المشورة المهنية أو المشورة في مجال الاستثمار وينبغي ألا تستخدم على هذا النحو. ولايعكس المحتوى والأراء والتعليقات الواردة هنا إلا مسؤولية الكُتّاب، ما لم ينص على خلاف ذلك. كما أنها لا تعكس بأي حال وجهات نظر الحكومة الكندية أو أكسفام–كيبيك. إن فريق عمل المشروع الإقليمي لتمكين المرأة إقتصاديا غير مسؤول عن الولوج إلى مواقع الانترنت المذكورة في هذه النشرة.